

سياسة الرومنة الاقتصادية في بلاد المغرب القديم: من سقوط قرطاجة إلى
غاية نهاية الحكم الروماني (146 ق.م-429م)

**The policy of economic Romanization in the ancient
Maghreb: from the fall of Carthage until the end of
Roman(146 BC - 429 AD)**

أ. سكاكو حورية¹ * ، أ. معازيز عبد القادر

1 المركز الجامعي نور البشير البيض h.sekkakou@cu-elbayadh.dz

2 المركز الجامعي نور البشير البيض a.maaziz@cu-elbayadh.dz

تاريخ الاستلام: 2024/02/10 تاريخ القبول: 2024/09/07 تاريخ النشر: 2025/01/31

الملخص

إن المميز لتاريخ المغرب القديم، كثرة الهجرات الأجنبية الوافدة عليه، و الغزوات المتكررة على أراضيه، فمن هجرة فينيقية دخل بها التاريخ فيما تتفق عليه أغلب الروايات، إلى بناء للحضارة القرطاجية المؤدّة ذات الطابع الفينيقي المشرقي، و في سيرورة لتلك الأحداث جاء المد الروماني على بلاد المغرب، و الذي كان طويلا زمنيا منتهجا أذكي و أدهى الأساليب لإدخال بلاد المغرب ضمن نطاق الإمبراطورية الرومانية، و الذي هدف إلى تحويلها إلى مقاطعة رومانية في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الحضارية عموما، في إطار عملية واسعة عنوانها الكبير "الرومنة"، و التي قال عنها عبد الله العروي: "ينحصر مشكل الرومنة في ثلاث نقاط أساسية: العمران (تخطيط المدن)، نشر اللسان اللاتيني، دور الجيش"، و ما ينجر عن ذلك من سيطرة اقتصادية، و مد للنفوذ من خلال عمل المؤسسة العسكرية، و لتوضيح تلك السياسة في شقها الاقتصادي، لابد من التطرق إلى أهم الآليات التي ساعدت على تجسيدها على الأرض، و السياسات الزراعية، و التوسع الفلاحي الروماني في بلاد المغرب، ثم النظام الضريبي الروماني المدعم لتلك السياسة، من خلال الدور الكبير و المعتبر الذي قام به "الجيش الروماني" للسيطرة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

بلاد المغرب، السياسة الاقتصادية، الرومنة، السياسة الزراعية

Abstract:

The distinctive history of the ancient Maghreb., the large number of foreign migrations coming to it, and repeated invasions on its lands, from the Phoenician migration entered the history as agreed upon by most of the novels, to the construction of the Carthaginian civilization born of the character of the Phoenician East, and in the process of those events came the Roman tide on the Maghreb, which was a long time pursued the smartest and most brilliant methods to introduce the Maghreb within the scope of the Roman Empire, which aimed to turn it into a Roman province in all economic fields And social and civilized in general, within the framework of a broad process entitled "Romanization", which Abdullah Laroui said: "The problem of Romanization is limited to three basic points: urbanization (city planning), the dissemination of the Latin tongue, the role of the army", , it is necessary to address the most important mechanisms that helped to embody it on the ground, and agricultural policies, And the expansion of the Roman peasant in the Maghreb, and then the Roman tax system that supports that policy, through the great and significant role that

Keywords:

The Maghreb -Economic policy- Romanization- agricultural policy

1- مقدمة

أدت الحاجات المتزايدة خاصة الاقتصادية، لضمان السيطرة على المجالات الحيوية في الحوض الغربي للمتوسط، و التهديدات المستمرة لمملكة قرطاج و المتوسعة تجاريا و المنافسة لاقتصاد روما، ما دفع بالإمبراطورية الرومانية إلى العمل على إلحاق بلاد المغرب، و كان الجيش الوسيلة الممتازة للاستيطان، و بسط السيادة الرومانية، و دفع البربر الذين نهبت أراضيهم إلى

سياسة الرومنة الاقتصادية في بلاد المغرب القديم: من سقوط قرطاجة إلى غاية نهاية

الحكم الروماني ببلاد المغرب (146 ق.م-429م)

الصحراء (محمود قداش، 1996، ص167)، و الذي عمل أيضا على توفير الأمن و الهدوء اللازمين لعمليات الاستيطان، و استغلال خيرات و ثروات أقاليم شمال افريقيا، إذ كان قد عرف عن الجندي الروماني منذ القدم إخلاصه، و طاعته، و صبره على الأتعاب، و لم تحتاج روما في فتح الوطن البربري إلى جيوش كثيرة، لأنها لم تجد أمامها جيشا منظما تنظم جيشها (محمد مبارك الملي، 2004، ص.258) ، ما سهل عليها عملية التوغل، ثم الاستقرار، و قد كانت روما تمتلك جيش احتلال يشمل فيلقا من 5500 رجل و 13 ألف معاون للدفاع عن البروقنصلية و نوميديا، و 1500 معاون (Ausciliares) لحماية الموريطانيات، و لم تكن روما لتأمن من ثورات البربر المشتعلة، ف اتخذت لذلك حامية بتبسة و هي تسمى بـ: الفرقة الثالثة الأغسطية، نسبة لأغسطس قيصر، و كانت تتكون من 6000 جندي، و في رواية أخرى، قيل أنها كانت تتكون من 5500 جندي، و هناك فرق أخرى: مشاة و فرسان يبلغ جميعها نحو 13 ألفا، و هذه الفرق (مدة) مدد لتلك الفرقة، كانت تعمل على مراقبة البروقنصلية (تونس)، و نوميديا (قسنطينة)، و حامية أخرى لمراقبة أراضي موريطانيا الشرقية أي الجزائر و وهران، و لمراقبة موريطانيا الغربية أيضا أي مراكش. من جهة أخرى اعتبر الجيش أداة فعالة للاستيطان و الرومنة، من خلال منح البربري المواطنة بعد 25 سنة من الخدمة، و حينئذ يستقر كجندي مسرح في إحدى المستعمرات (محمود قداش، 1996، ص169)، تلك المستعمرات التي كانت تعتبر رسمية و فيها تمنح له قطعة أرض يستغلها بصفته من قدماء المحاربين، "هكذا كان الجيش يرومن الناس، و يعمر الأرض" (عبدالله العروي، 2007، ص.63، 65).

و على الرغم من الصعوبات التي كان يواجهها الرومان في محاولاتهم لتوسيع نطاق سيطرتهم على الأراضي الزراعية، فإنه يبدو و أن مسألة الأمن لم تكن تشكل عائقا كبيرا يحول دون استغلال الرومان للأرض الواقعة تحت أيديهم، ذلك أن المؤسسة العسكرية قد وفرت لعمليات الاستغلال الزراعي شروط الأمن المناسبة، و تتجلى تلك الشروط في ذلك الحزام الدفاعي الذي شيد على التخوم في مراحل متماثلة مع مراحل التوسع الروماني جنوبا و غربا، و هذا الحزام هو ما اصطلح على تسميته " بالحدود (الليمس Limes)، و الليمسهو منطقة يتراوح عمقها ما بين 50 و 100 كلم، و هو يعرف على أنه مجموعة من التحصينات و

الاستحكامات الدفاعية، تتخللها شبكة الطرق و الحصون العسكرية المقامة على أنسب المواضع الملائمة للدفاع و المراقبة، أيضا مستعمرات قدماء الجنود المسلحين، و قد أقامتها روما كحدود فاصلة بين مقاطعتها (أراضي زراعية، مدن و قرى)، و الأراضي التي كانت تقطنها القبائل الليبية الخارجة عن إطار السيطرة الرومانية المباشرة، و ذلك بهدف الحماية من الغزوات؛ و قد شهد الليمس تطورات عديدة طويلة فترة الاحتلال، و على عكس الحدود الغربية التي لم تشهد تغيرا ملحوظا، تعرضت الحدود الشرقية و الجنوبية إلى تحولات كبيرة، فخلال ق3م توسعت حدود السيطرة الرومانية في الجهة الجنوبية أكثر مما كانت عليه منذ أواخر ق2م) "محمد البشير شنتي، 1982، ص.113)، و الذي "اعتبر وسيلة لتوسيع و تركيز عملية التعمير" (عبدالله العروي، 2007، ص. 65). و قد كان خط الليمس هذا يحتوي ثلاث عناصر أساسية:

- فوساتوم: (Fosatum) بمعنى خندق بأسوار.
 - حصون أو قلاع صغيرة.
 - ثم إلى الأمام و إلى الخلف عناصر محصنة معزولة، و بعد ذلك شبكة طرق تصل مختلف المواقع، إذن فهو نوع من الثغور الحدودية، و ليمس نوميديا هو الأكثر شهرة (محفوظ قداش، 1996، ص.135)
- و عن الأباطرة الذين اقترنت أسماءهم بتوسيع الليمس إلى الجنوب، نجد منهم خاصة "طارجانوس" و خلفه "هادريانوس"، خلال المرحلة الأولى، المتميز عسكريا، أي هذا الخط، بإشرافه و سهولة اتصاله بين المناطق فيما بينها، و تحكمه في المعابر، و المسالك بين الشمال و الجنوب، أما اقتصاديا كونه يفصل بين الإقليم الزراعي الساحلي، و المناطق الزراعية الفقيرة، و الخط الدفاعي الثاني، هدفه أساسا إلى تطويق مرتفعات التل الداخلية الممتدة من الشرق إلى الغرب، و من معسكرات و حصون هذه الحدود، كانت تنطلق عمليات عسكرية مكاملة، وقائية بهدف محاصرة القبائل المغربية المجاورة، أو إزاحتها من مواطنها لتأمين السهول الخصبة، أو في إطار "نشاطات عسكرية ترفيهية" (محمد البشير شنتي، 1982، ص.113)، مع العمل على تثبيت الجنود الرومان بجعلهم محاربين وقت الحرب، و فلاحين حين السلم، حيث سمح لهم القانون الروماني بالزواج، و كانت لهم مراتب حسنة، و المتقاعد يعطى كفايته ويسكن قرب المركز الذي كان به، و يمنح أراضي و حيوانات يقوم بخدمتها، و يعفى

سياسة الرومنة الاقتصادية في بلاد المغرب القديم: من سقوط قرطاجة إلى غاية نهاية
الحكم الروماني ببلاد المغرب (146 ق.م-429م)
من الضرائب، لكن بشرط أن يحل أحد من أبنائه محله (محمد مبارك الملي،
2004، ص259)

كما عمل الجيش على "تمهيد الطرق"، و العمل على إنشائها، و هي بالنسبة
لروما أداة سيطرة و استغلال اقتصادي، بل من أسس الحياة الاقتصادية، ولذلك
يشار إليها في مصطلحات العصر الحديث "بالبنية التحتية (Infrastructure)
حيث أعدت أساسا لاستعمال العربات (محمد العربي عقون، ب ت، ص.127)،
مشيدة بطريقة جيدة، حيث كانت تحتوي طبقات منضدة، و اقتصاديا ربطت
مناطق الإنتاج بمراكز التخزين و التسويق، ما انعكس على الحركة التجارية،
كما كان إنشاؤها مرتبطا بالكثافة الديمغرافية و العمرانية، و ارتبطت من خلالها
المدن المرفئية بطرق توصلها بمناطق الإنتاج في الداخل، و قد صنفت الطرق
الرومانية إلى:

- طرق عمومية. (Viae publicae)
 - طرق خاصة. (Viae privatae)
 - طرق عسكرية. (Viae militares)
 - طرق زراعية. (Viae agraria)
 - طرق قروية. (Viae vicinale)
- حيث أدخل في إنجازها فنون العمارة، و خاصة في بناء الجسور، و جدران
الارتكاز، و الطرق المحمولة (محمد العربي عقون، ب ت، ص.313)

وضعية الأراضي و سياسة التوسع الزراعي:

كانت الأرض قضية مركزية في الصراع بين سلطة الاحتلال الروماني و
الشعب الإفريقي، و كان الاستيلاء على الأرض بموجب "حق الفتح" من أبرز
أهداف الاحتلال الروماني منذ البداية، لأن روما لا تخطو خطوة دون أن تكون
مدعمة بقوانين صادرة عن هيئتها التشريعية، أي أن هذا الاستيلاء شرع له
مجلس الشيوخ الروماني (محمد العربي عقون، ب ت، ص.74) تلك التشريعات و
القوانين المتخذة بخصوص الأرض تكشف البواعث الاقتصادية الرسمية الكامنة
وراء السيطرة الرومانية على بلاد المغرب، و منها حرص الدولة على توسيع
سيطرتها على الأراضي الزراعية ذات المردود الجيد، عن طريق إخلائها، و
تنظيمها، عن طريق إجراءات المسح و التجزئة، و من ثم توزيعها (محمد البشير

شنييتي1984، ص.320) و قد نما الحافز الاقتصادي للاحتلال في ظل تطور البنية الاقتصادية و الاجتماعية للشعب الروماني، فأصبح متجليا في سياسة الأباطرة بالولايات، و انعكس على إجراءاتهم بها، فتموين شعب روما بالمواد الغذائية مثلا أصبح على رأس واجبات الأباطرة، ابتداء من عهد "أوكتافيوس"، و هو الأمر الذي حتم عليهم اتخاذ قرارات تضمن لهم هذا التموين بشكل دائم، كتوسيع الخريطة الزراعية، و تنويع المنتوجات، و البحث عن مجالات حيوية جديدة عن طريق التوسع و الاستيلاء على الأراضي، و سن القوانين المساعدة على استصلاح الأرض، و توزيع محاصيلها، و هو ما تجلى في تشريعات: "مانكيا" و "هادريانوس"(محمد البشير شنييتي1984، ص.320) و على أساس تلك التشريعات، اعتبر القانون الروماني أرض البلاد المفتوحة "ملكية عمومية (Agerpublicus) للشعب الروماني، و عليه تم اغتصاب أراضي البربر الخصبة و منحها للرومان، و قد قدرت مساحة الأراضي التي يمتلكها الأباطرة بإفريقيا بالسدس، و بذلك أصبحت الأرض الإفريقية موزعة كما يلي:

- أراضي البيت الإمبراطوري: و هي مستقلة و معفاة، و يستفيد هو فقط من عائداتها.
- أراضي العائلات الأرستقراطية: و هي أيضا مستقلة عن المدن المجاورة لها و معفاة.
- أراضي البلديات: و هي ملك للأرستقراطية البلدية من الرومان، و المترومين.

- أراضي القبائل الأهلية: و هي غير معترف بملكيتها في القانون الروماني، و لذلك يتم حجزها، متى رأت سلطة الاحتلال حاجتها إليها(محمد العربي عقون، ب ت، ص.74)

1- الاستيلاء على الأراضي و تنظيمها:

بعد الاستيلاء على الأرض، تم تقسيمها، وفق مجموعة من القوانين، لعل أبرزها تلك التي أصدرها الإمبراطور "هادريانوس" (138-117م)(محمد العربي عقون، ب ت، ص.80-81)، جاء تنظيم تلك الأراضي بحسب متطلبات الشعب الروماني، و قد أصدر الإمبراطور تلك "الإصلاحات" بعد زيارته إلى إفريقيا و

سياسة الرومنة الاقتصادية في بلاد المغرب القديم: من سقوط قرطاجة إلى غاية نهاية

الحكم الروماني ببلاد المغرب (146 ق.م-429م)

تنقله في مقاطعتها، و في إطار ذلك الاستيلاء، و إن كان سكان المدن، و خاصة الذين لم يقاوموا الاستيلاء قد نالوا المواطنة الرومانية، و اندمجوا في الوضع الجديد، فإن روما لم تغفل أراضي الأرياف، و هو ما ظهر في إطار مصطلح "الكنطنة" و هي عزل قبيلة و حشدها داخل إقليم محدود، بموجب تشريعات قانونية، وبناء على إجراءات مساحية قانونية، و يكون هذا بعد تجريد القبيلة من أراضيها الخصبة و ترحيلها إلى مناطق جبلية أو صحراوية(محمد العربي عقون، ب ت، ص.281)

أيضا و في إطار الاستيلاء على الأراضي و نزع الملكية، كانت مصالح المساحة تقوم بدراسة شاملة لإقليم القبيلة، التي ستطبق عليها إجراءات الكنطنة من حيث الخصائص الطبيعية، الأراضي الخصبة، الينابيع، مناطق الانتجاع، المراعي.... و بذلك تحقق الإدارة الرومانية نظرية السيطرة المزدوجة على الأرض و الإنسان(محمد العربي عقون، ب ت، ص.281)، بعدها تضم الأراضي المنزوعة إما إلى أراضي مستعمرة مجاورة، أو إلى أملاك الإمبراطور، أو إلى كبار الملاك(محمد البشير شنيتي1984، ص.55) لعله من أبرز إجراءات الاحتلال الروماني في بلاد المغرب تلك العمليات الخاصة بمسح الأراضي قصد إحصائها و تقسيمها إلى حصص متناسبة المساحة أو متكافئة القيمة، فيسهل توزيعها على المنتفعين الرومان أو تأجيرها، و من ثم يسهل على الدولة مراقبتها و تحديد أنصبتها من محصولها.

هذا و قد كانت عملية المسح قائمة على تقسيم الأراضي إلى مساحات متساوية(محمد العربي عقون، ب ت، ص.74)، و هي ما يعرف بـ:"الكنطرة"(محمد العربي عقون، ب ت، ص.76)، و بالنسبة لتاريخ البدء في هذه العملية ببلاد المغرب، فإنه يفتقر إلى التحديد الدقيق، و من ثم ظل أمره عرضة لافتراضات متناقضة بين المؤرخين، و المرجح أنه قد بدأ بها بشمال إفريقيا منذ ق.م(محمد البشير شنيتي1984، ص.56)

و تظهر علامات الكنطرة أثريا في المناطق الزراعية بإقليم الأوراس، و بسهولة الوديان بخنشلة، و الملاحظ أن بقايا منجزات هذا النوع من الهندسة الريفية تظهر بوضوح أشد في المساحات الزراعية منها في المساحات الغابية، و

الأحراش و المنحدرات، و الأماكن الوعرة، و بذلك الاستغلال الذي اختلف في نظامه، و المرجح فيه أن أصحاب الأراضي، قد تخلوا عن طريقة الاستغلال المباشر للأرض التي كانت تتطلب يدا عاملة كبيرة، قوامها العبيد، و عتادا كبيرا متنوعا، و استبدلوها تدريجيا بنظام الاستثمار بالوكالة الذي كان يغنيهم عناء تحمل المتاعب، كما يجنبهم نتائج تمرد العبيد(محمد البشير شنييتي 1984، ص.60، 62، 61) فتكونت بذلك مستثمرات كبرى من أبرزها:

- **اللاتيفونديا:** هي نوع من المستثمرات، تعني في أصلها الأرض المحدودة، و في العهد الإمبراطوري أصبحت مرادفة للسطوة الإمبراطورية، و الفتوحات العسكرية الكبيرة و ما انجر عنها من مغنم كبير في الثروة و الأملاك العقارية.(محمد العربي عقون، ب ت، ص.86)

- **السالتيوس:** في القانون الروماني هو ملك عقاري للدولة، و هذا الاسم معناه الغابة أو البراري و التي ستنصلح و تنشأ فيها مستثمرات كبيرة(محمد العربي عقون، ب ت، ص.89)

و قد كان يقوم على تسيير هذه المستثمرات جهاز تسيير تراتبي كبير:

- **المكتتبون:** و لهم صلاحيات واسعة تمتد إلى السلطة القضائية.

- أعوان المكتتبين:

- **المحررون:** تسجيل المكايل و الأوزان.

- **منادون عموميون:** لإعلام عمال و سكان اللاتيفونديا أو السالتيوس.

- عمال المساحة.

- المرافقون

- **المداوون(محمد العربي عقون، ب ت، ص.89)**

كما فرض المشرع الروماني على جمهور الفلاحين و المزارعين، و باقي العمال ما عرف بـ:"أعمال السخرة"، و عي أعمال مجانية لصالح المالك أو وكيله، و من أهم البنود القانونية التي أصدرها المشرع الروماني:

- إلزام المزارعين العاملين داخل الفندس بالعمل المجاني يومين خلال الحرث، و يومين خلال الحصاد، و يومين في تنقية الزرع.

- إلزام العزباء بتسجيل أنفسهن لدى المسيرين للقيام بالحراسة الدورية مجانا(محمد العربي عقون، ب ت، ص.82-83)

2- السياسة الزراعية و التوسع الفلاحي:

و قد شملت تلك السياسة الزراعية التوسع خاصة في مجموعة محاصيل حظيت باهتمام كبير من الرومان لدعم اقتصادهم خاصة: القمح و الزيتون و كروم العنب.

كانت روما قد تعودت في عهد ملوك نوميديا على أخذ حاجتها من غلال المملكة النوميديّة الحليفة، المتمثلة في القمح، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، إذ تنبّهت الدولة الرومانية إلى ضرورة تنظيم الاقتصاد الزراعي الإفريقي و التحكم في توجيّهه، لأنه أصبح مصدرا رئيسيا لدخل الدولة من الغلال، على رأسها القمح، إذ و أثناء "ق(01) حظيت زراعة القمح وحدها بتشجيع الإدارة" (عبد الله العروي، 2007، ص. 59)

لقد كان القادة العسكريون و من ورائهم مجلس الشيوخ الروماني يدركون أهمية إفريقيا الزراعية، فقد صرح قيصر أثناء احتفاله بالنصر الذي حققه في إفريقيا سنة 46 ق.م بأنه "يجب أن تضم هذه البلاد إلى الأملاك الرومانية، و التي تستطيع تزويد روما بما تحتاجه من القمح" و عليه حرص أباطرة روما كثيرا في الحفاظ على المساحات المخصصة لزراعة القمح، بل و توسيعها أيضا، و أقامت روما لذلك جهازا كاملا لتزويدها بالقمح الإفريقي، و هو جهاز "الأنونة" الذي يضمن جمع و تخزين و نقل القمح إلى روما(محمد العربي عقون، ب ت، ص.95-97).

هذا إضافة إلى الزيتون، حيث أن القاعدة الغذائية لشعوب البحر المتوسط كانت تتكون أساسا من مادة الزيت إضافة إلى الحبوب، و إذا كان القرن الأول

في السياسة الفلاحية الرومانية في الشمال الإفريقي القديم هو قرن القمح، فإن القرن الثاني هو قرن الزيتون و حتى الكروم، كما شرعت الإمبراطورية الرومانية قوانين اعتنت فيها بهذا النشاط الزراعي كالإعفاء من الضريبة مدة خمس سنوات بعد أول إنتاج، و تركزت زراعة الزيتون بالسهول العليا(محمد العربي عقون، ب ت، ص.91-92)، حيث أعطى الرومان لشجرة الزيتون ببلاد المغرب قيمة تضاهي قيمة الجندي، فهي في نظرهم تعد فتحا جديدا بالنسبة لبلاد البدو المستعصية الحركة(محمد البشير شنييتي، 1984، ص.98)

إضافة إلى كروم العنب، و التي لم تعمل السلطات على تعميمها منذ البداية رغبة في توفير الحماية للمزارعين في إيطاليا من المنافسة الإفريقية، و حماية لزراعة القمح أيضا، ليشهد ق2م تطورا في توسيع المساحة الزراعية و تنويع المحاصيل بما في ذلك الكروم، خاصة كروم العنب إلى جانب شجر الزيتون، و من أشهر تلك الأنواع: "ناميسيانا(Namisiana)"، و هو نوع ينتج عنب المائدة، و عنب النبيذ(محمد العربي عقون، ب ت، ص.102-103)

و في هذا الإطار كان لابد من الإشارة إلى الدور الفعال الذي قامت به منشآت الري في عمليات السقي الزراعي، خاصة في فترات الجفاف، فساعدت على توفير المياه، و توسيع الأراضي المسقية، و إقامة عشرات المستعمرات و المستثمرات الكبيرة، و توطين آلاف المعمرين، خاصة بعد ما تأكد الرومان استحالة الاعتماد على مياه الأمطار بسبب تذبذب المناخ، و أن الجفاف ظاهرة دورية(محمد لحبيب بشاري، 2006، ص.45).

و قد صنفت تلك المنشآت ما بين: منشآت التجميع، و التوزيع، على أن تلك المشاريع لم تكن معزولة عن بعضها، بل جاءت وفق سياسة مائية محددة مسبقا، وضعت من طرف مختصين، و نفذت في نطاق مخططات قصيرة و متوسطة المدى(محمد لحبيب بشاري، 2006، ص.45).

3- نظام الضريبة الروماني في بلاد المغرب:

لقد أخضع الرومان بلاد المغرب ابتداء من سقوط قرطاجة سنة 146 ق.م لنظام جبائي متعدد الوجوه(محمد البشير شنييتي1984، ص.127)، حيث تنوعت تلك الضرائب فشملت ضريبة التموين السنوية(Ann onae) ، ضريبة الرأس، خدمة البريد العمومي، خدمة النقل الحكومي، صيانة الطرق و الضريبة على الإنتاج(محمد العربي عقون، ب ت، ص.143)، و قد أوكلت الدولة مهمة الإشراف على عمليات الجباية إلى حاكم الولاية الإفريقية، ثم لتتولى بعدها الشركات الملتزمة التي كان يدير أعمالها رؤساءاليون رومان (Publicani) في استحصال هذه الجباية(محمد البشير شنييتي1984، ص.128).

سياسة الرومنة الاقتصادية في بلاد المغرب القديم: من سقوط قرطاجة إلى غاية نهاية

الحكم الروماني ببلاد المغرب (146 ق.م-429م)

كانت الضرائب و عمليات الإحصاء تنظم كل خمس سنوات لحصر الأموال و الممتلكات و تسجيل الوضعية القانونية، و الاجتماعية للأفراد، و سبب أن جامعي الضرائب (Publicani) كانوا يستحوذون على نسبة من هذه الأموال ألغت الدولة هذا النظام تدريجيا، و في ق2م نقلت امتيازات تحصيل الضرائب إلى الهيئات البلدية التي أوكلت أمرها إلى موظفين خاصين، و كانت إدارة جمع الضرائب تتكون من: المحاسبين (Numerati) و أعوان قضائيين (Tabulari)، حيث كانت كل الأنشطة و الحرف خاضعة للضريبة، و لم تترك إدارة الضريبة شيئا إلا و فرضت عليه ضريبة، منها مثلا: ضريبة العشور على القمح و تدفع عينا، ضريبة على الأرض حسب خصوصيتها و مساحتها، ضريبة على استخراج الملح من الشطوط....(محمد العربي عقون، ب ت، ص.145، 144)

و الملاحظ على نظام الضريبة أنه تزايد باضطراد خلال القرن الثالث على وجه الخصوص، و ذلك نظرا للظروف الصعبة التي أضرت بتوازن الإمبراطورية سياسيا و اقتصاديا، و هناك إشارات تدل على أن الدولة مارست أسلوب القوة لإجبار الناس على دفع إتاوات جديدة، ليتطور مفهوم الضريبة عند الدولة، فأصبح يعني بالنسبة إليها مجموعة الواجبات المستحقة للدولة على الأفراد و الجماعات(محمد البشير شنييتي1984، ص.128) و بداية كانت الأنونة تمثل النصيب الأكبر من الضرائب الرومانية، و بعد أن عصفت الفوضى العسكرية بالإمبراطورية، ما أدى إلى تدهور اقتصادي و اجتماعي جاء الإمبراطور (ديوكليتيانوس) بإصلاحاته العديدة، و منها الجبائية، كانت تهدف بالدرجة الأساس إلى ضمان دخل قار لخزينة الدولة يجنبها الوقوع في الأزمات؛ غير أن ذلك أدى إلى عواقب وخيمة على الاقتصاد بما فيه تراجع قيمة المعاملات بسبب الربط بين الأسعار و الأجور، و أيضا انعكس بالسلب على الذين طبقت عليهم هذه القوانين الجبائية(محمد العربي عقون، ب ت، ص.146، 145).

لقد كان النظام الجبائي ثقيلا إلى الدرجة التي جعلت عمال المستثمرات الكبرى (الفندس و اللاتيفونديا)، ينزحون من الأرياف نحو المدن هربا من السخرة و الإتاوة الجائرة، و كان ذلك من بين عوامل انهيار الاقتصاد الإفريقي، و الاقتصاد الروماني عموما(محمد العربي عقون، ب ت، ص.147)

الخاتمة:

لقد حاولت روما "رومنة" ما استطاعت من البلاد التي بسطت عليها نفوذها من ذلك بلاد المغرب، حيث شملت تلك السياسة الجانب الاقتصادي، و سخرت لها إمكانيات ضخمة، وآليات ، و جيشا وقر الأمن و الهدوء للتطبيق الأمثل، و من ذلك جاء أيضا بناء الخط الدفاعي "الليمس"، و الذي هدف أساسا إلى الفصل بين الإقليم الروماني، و مناطق استقرار البربر بعد الطرد إلى المناطق الفقيرة و الصحراوية، ليتم توزيع الأراضي المسلوقة على المستوطنين، مع التوسع في أنواع زراعات معينة تلبية لحاجة الرومان الكبيرة لها على رأسها: القمح و الزيتون، و حتى الكروم، و كل ذلك مدعوما بنظام ضريبي مجحف و ثقيل، ساهم في فشل "سياسة الرومنة" في الكثير من الجوانب.

المراجع باللغة العربية

- محفوظ قداش، الجزائر في العصور القديمة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1993.
- محمد مبارك الملي، تاريخ الجزائر في القديم و الحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، 2004، ج1
- عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2007.
- محمد البشير شنتي، سياسة الرومنة في بلاد المغرب من سقوط الدولة القرطاجية إلى سقوط موريطنيا (40-146م)، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982.
- محمد لحبيب بشاري، "السياسة المائية الرومانية في منطقة الهضاب العليا"، في مجلة: حولية المؤرخ، ع2، الجزائر، 2006.
- محمد البشير شنتي، التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984
- محمد البشير شنتي، الجزائر في ظل الاحتلال الروماني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (ب.ت)، ج1.

المراجع باللغة الاجنبية

سياسة الرومنة الاقتصادية في بلاد المغرب القديم: من سقوط قرطاجة إلى غاية نهاية
الحكم الروماني ببلاد المغرب (146 ق.م-429م)

- Salam (P), Les voies romaines de l'Afrique du nord,
Alger, 1951, p.30.
- Cuoq (E), Le colonat partiaire dans l'Afrique romaine
d'après l'inscription d'HenchinMeltiche, 1ère série, 1901,
p.31, 83.